

فمنه الوارد ويحتمل بان النقي ليجوع الرد والارض فلا يفي انهما
 تراعى على الرد من غير ان يجرى مع زيادة من لو كان الحار
 استدراك على قوله وعلم اعلام بان نوراً ولو جعل الله هذا
 الاستدراك معنوم قوله بلا عذر لكان احسن قريباً الى
 يظهر صيغة العتري ثلاثة ايام فاقول كما قال شيخنا رحمه
 كلامهم انظار المدن التي الغالب واليه يفتيها وهي المقدمة وهذا
 هو الوجه في ريبه وهي تسمى الحار وصيها برماوي عذر
 اي في تاحير ان كلام وهذا ما جزم به في النوار معتد به
 ولو زال الحار في سقطة لقوله سقط الرد العتري فقوله قوله الرد اي
 العتري وقوله ولو زال الحار في الرد العتري ولو زال الحار في الرد العتري
 على ارض العتري غير قضا فله ان اي العتري في صورته والرد
 الحار في العتري انما في هارده وان كان لارد فيهما فلو قال او لرد
 لكان اولي لمعظم على ما قبله او بعد اخذ ارض العتري اي او
 زال بعد علم بالعتري ان بعد اخذ الحار او بعد اخذ
 ردة ان طالع المدة شوربي ولو زال الحار وقد اخذ العتري
 وفتح العتري في ارضه ولو حدث عيب يشبه العتري
 كيبا في البعض زاد عند العتري ثم ذهب بعضه ثم زال احد
 واختلف فقال البايع الزائل العتري فلا سرد ولا ارض
 وقال المشتري الزائل الحار العتري في الرد هل يعلق لانه
 على ما ادعاه وسقط الرد بغير العلم ووجب الاستدراك
 بجمع الارض للمقدوم الرد ومن نكل حينما قضى عليه له
 من وقوله رده ظاهره وان طالت المدة جدا وظهره
 وان كان ازاله المشتري يعود او لا يفي له في مقابلته
 ولو حدث عيب في سقطة الرد لقول المتن سقط الرد العتري
 وليس من ان مالوا العتري جزا ربه فديها وراي لها منسبا
 فانه لا يرد لها من الرد لان النقي يمكن ان يعرف بدون
 الذي كما افتى به من حلا فقلت نواقم انه يرد لها ولا ارض
 عليه

عليه للذبح لان النقي لا يعرف الا بالذبح فقام له وعبارع ثم على من
 ولو ظهر تغير لحم الحيوان بعد ذبحه فان امكن معرفة نقيه بدون
 ذبحه كما في الحلالة امتنع الرد بعد الذبح وان تعين ذبحه طريقا
 لمعرفة تغيره فله الرد هذا حاصل ما افتى به شيخنا رحمه
 هو وقوله فله الرد اي والارض علم في مقابلة الذبح كما هو علم
 لان الفرض ان تغير اللحم لا يعرف الا بالذبح وهو لا يعرف
 العتري بدونه اي بحسب العتري لا عند المشتري قال كسر
 بيض نعام اي فوجده خاليا من العتري قال سم المراد كسر البيض
 نقيه اذ كسره تعيب لاجابة اليه وتقدير بطبخ فهو اشتري
 كسر بيض او بطبخ نقيه وكسره واحدة فوجد لها صفة لم يتاخر
 لميون مقتضى رد الكتل بذلك لما رأت من امتناع رد البيض فقط
 فان كسر الثانية فلا رد له مطلقا غير ان يظهر لوقوفه على العيب
 المقتضى للرد بالاول فكان الثاني عيبا حاداً كما في سكره وقوله
 كسر واحدة ولا فرق بين كونها كبيرة او صغيرة وقوله
 مطلقا اي سواء وجد لها صفة او سلمة مدود بعضه اي بعض
 المتكسر من البيض والبيض كمن غير المتدي واما بيض النعام
 فبيعه فتاده اي عدم صلاحيته للمقرب فمدود صفة للبيض وهو
 كسر الواو من دود الطعام ففعله لانه لا يطبخ اذ الطعام يرد
 دودا يورث خاف واداد بدود تدو يدك كمن معنى تحت
 ثم على من بيض غير النعام كبيض الذجاج اذا وجد
 جدا كسره من راي خاليا من العتري تعيبه العتري كونه مستدرا
 كما هو عند من سكره وقرره ج في نقيين بطلان البيض واما بيض
 النعام فلم يفتي بطلانه فيه لبقائه فيه وهو متقوم كما في
 لوروده على غير متقوم في جميع المشتري جميع الثمن ويلزم
 البايع تنصيف الحمل منه عام بكن المشتري نقله والى فيلزم
 نقله ج المدود كله اي الجوز والبطيخ المدود كله وقوله
 فكذلك اي فلا رد وكان ينبغي ان يقول فكذلك لذلك اي